# مجلس الأمن

مؤقت

السنة الحادية والسبعون

**الجلسة ٧٧٣٢**

الخميس، ٧ تموز/يوليه ٢٠١٦، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

| | | |
|---|---|---|
| الرئيس | السيد بيسهو | (اليابان) |
| الأعضاء: | الاتحاد الروسي | السيد سافرونكوف |
| | إسبانيا | السيد أويارثون مارتشيسي |
| | أنغولا | السيد غيمولييكا |
| | أوروغواي | السيد روسيلي |
| | أوكرانيا | السيد يلتشينكو |
| | جمهورية فنزويلا البوليفارية | السيد سواريث مورينو |
| | السنغال | السيد سيك |
| | الصين | السيد شو تشونغ شنغ |
| | فرنسا | السيد دولاتر |
| | ماليزيا | السيدة أدنين |
| | مصر | السيد أبو العطا |
| | المملكة المتحدة لبريطانيا لعظمى وأيرلندا الشمالية | السيد ويلسن |
| | نيوزيلندا | السيد تولا |
| | الولايات المتحدة الأمريكية | السيد بريسمان |

## جدول الأعمال

الحالة المتعلقة بجمهورية الكونغو الديمقراطية

تقرير الأمين عن بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية (S/2016/579)



1620748 (A)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٥.

## إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

## الحالة المتعلقة بجمهورية الكونغو الديمقراطية

### تقرير الأمين عن بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية (S/2016/579)

**الرئيس** (تكلم بالإنكليزية): عملاً بالمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى المشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرَج على جدول أعماله.

أود أن أوجه انتباهكم إلى الوثيقة S/2016/579، التي تتضمَّن تقرير الأمين بشأن بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

وأود أن أرحب ترحيباً حاراً بنائب الأمين العام، معالي السيد يان إلياسون، وأن أعطيه الكلمة.

**نائب الأمين العام** (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، سيدي الرئيس، على هذه الفرصة لتقديم إحاطة إعلامية إلى مجلس الأمن بشأن الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وإنني هنا اليوم للإعراب عن شواغل الأمين العام وشواغلي حيال تلك الحالة. فالتوتُّرات السياسية تتصاعد عشية الانتخابات الرئاسية والتشريعية المتوقعة دستورياً. ويجري تأجيج الاستقطاب والاستياء العام بالتأخيرات في العملية الانتخابية، ومناقشةٌ متعلقة باحترام الدستور، والقيود المتزايدة على الحيِّز الديمقراطي.

والحوار السياسي المقترَح من الرئيس كابيلا كابانغي يواجه غموضاً. والأغلبية الحاكمة والمعارَضة أعربتا عن دعمهما مبدئياً. بيد أنه ليس هناك اتفاق على الشروط التي بموجبها ينبغي أن يُعقد الحوار، ولا على مَن ينبغي أن يشارك فيه. وقد أكد الرئيس كابيلا كابانغي ضرورة الحوار في خطابه إلى الأمة في ٣٠ حزيران/يونيه، مع حثَّه أيضاً ميسِّر الاتحاد الأفريقي، رئيس الوزراء التوغولي السابق، آدم كودجو، على اتخاذ الخطوات لإطلاق الحوار في أقرب وقت ممكن. والأعضاء الهامُّون في المعارضة يواصلون الإعراب عن التحفظات. وحُجَّتهم أنَّ الحوار المقترَح من الرئيس كابيلا كابانغي يمكن أن يُفضي إلى تمديد فترة ولايته لما بعد تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦. وجهود ميسِّر الاتحاد الأفريقي كودجو، المدعوم من الممثل الخاص مامان صديقو والمبعوث الخاص سعيد دجينيت، لَمَّا تردم هذه الثغرة بعد. وفي غياب الحوار، هناك مخاطرة حقيقية من إمكانية لجوء أطراف سياسية فاعلة إلى قرارات انفرادية، ممَّا قد يفاقم التوترات السياسية القائمة.

والحوارُ الشامل والموثوقُ بين أصحاب المصلحة الكونغوليين هو الوسيلة الواقعية الوحيدة لتهدئة تلك التواترات، وتجاوز المأزق الانتخابي ومنع العنف. وينبغي لمثل هذا الحوار أن يؤدي إلى اتفاق شامل، يمكن أن يُفضي إلى انتخابات رئاسية وتشريعية ذات مصداقية. وبدونه، نواجه خطر أزمة حادة، مع إمكانية عالية من العنف والاضطراب المتواصل. وهذه النتيجة المأساوية التي يبقى تفاديها ممكناً، لا تقتصر على عكس اتجاه المكاسب السياسية والأمنية والإنمائية في السنوات القليلة الماضية فحسب، بل تقتضي أيضاً استجابة تفوق قدرة بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية. لذا، لا بُدَّ لي من نقل دعوة الأمين العام الجادة جميع أصحاب المصلحة السياسيين

الكونغوليين إلى إتاحة الفرصة للحوار والمشاركة بإرادة طيبة، وإعطاء الأولوية لمصالح أمتهم.

وأود أن أوجه الانتباه إلى ثلاثة عناصر قد تدعم حواراً شاملاً.

أولاً، بحسب اقتراح الاتحاد الأفريقي، الاتحاد الأوروبي، المنظمة الدولية للفرانكوفونية والأمم المتحدة، في بلاغهم المشترك المؤرخ في ٦ حزيران/يونيه، يمكن لفريق الدعم الدولي لجهود التيسير للسيد كودجو أن يقدِّم مساهمة هامة لبناء الثقة في العملية. وإنني أرحب بالجلسة الافتتاحية للفريق، التي عُقدت في أديس أبابا في ٤ تموز/يوليه. وقد أكَّد فريق الدعم مجدداً الأهمية البالغة لعقْد حوار وطني ناجح مع جميع أصحاب المصلحة الكونغوليين، في موعدٍ يفضَّل ألاَّ يتعدَّى نهاية تموز/يوليه ٢٠١٦، واتَّفق على إجراء مشاورات تهدف إلى تشجيع جميع أصحاب المصلحة على المشاركة في الحوار.

ثانياً، ويمكن لسجلٍّ موثوقٍ للناخبين أن يسهم في تهدئة التوترات، ويمهِّد السبيل لانتخابات شفافة وموثوقة. وبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية تقدِّم مساعدة تقنية ودعماً لوجستياً لمراجعة السجلِّ.

ثالثاً، على نحو ما دعا إليه المجلس، قامت البعثة بتحديث خططها الرامية إلى معالجة المخاطر الأمنية ورصد الانتهاكات والتجاوزات لحقوق الإنسان في سياق الانتخابات. وستظل حماية المدنيين، ويجب أن تظل، من الأولويات الرئيسية للبعثة، بما في ذلك في سياق العملية الانتخابية. ومع ذلك أود أن أن أشير إلى أنه في حالة حدوث أزمة أمنية كبرى، سيكون من غير الواقعي أن نتوقع من البعثة أن تحل محل الدولة.

وفي الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية، ولا سيما في عدد من الأقاليم في مقاطعات إيتوري وكيفو الشمالية وكيفو الجنوبية، لا تزال الحالة الأمنية بالغة الخطورة. وهناك ما يدعو إلى القلق بوجه خاص إزاء الحالة في بيني، حيث شن تحالف القوى الديمقراطية هجمات مميتة ضد المدنيين العزل والقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية وبعثة الأمم المتحدة. ويساورنا القلق أيضاً إزاء التوترات الطائفية والعنف في إقليمي لوبيرو وواليكالي في كيفو الشمالية.

إن استئناف التعاون العسكري النشط بين القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية وبعثة الأمم المتحدة في العمليات ضد تحالف القوى الديمقراطية والقوات الديمقراطية لتحرير رواندا في كيفو الشمالية أمر مشجع. فهو يفيد في التصدي للتهديدات التي تشكلها الجماعات المسلحة على السكان المدنيين في الجزء الشرقي من البلد. وفي نهاية المطاف، فإن التهديد الذي تشكله الجماعات المسلحة، والذي يتفاقم بفعل المشاكل الكامنة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، لا يمكن معالجته إلا من خلال مزيج من الضغط العسكري والتدابير السياسية.

وقد أُحرز تقدم كبير في تحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ومن أجل الحفاظ على تلك المكاسب، يجب على القادة السياسيين الإصغاء إلى تطلعات أبناء شعبهم، الذين طالت معاناتهم جراء استمرار الأزمة السياسية والنزاع العنيف. إن الحوار واحترام سيادة القانون وحقوق الإنسان والمشاركة والممارسات الديمقراطية هي أفضل طريقة لمنع استمرار العنف والمعاناة.

وإنني أعوّل على مجلس الأمن في أن يقدّم دعمه الكامل والثابت للحوار ولتعزيز الممارسات الديمقراطية في جمهورية الكونغو الديمقراطية. إن الاستقرار على المدى الطويل في جمهورية الكونغو الديمقراطية على المحك هنا بصورة أساسية – ويعلم أعضاء المجلس حجم وأهمية تلك الأمة – وكذلك منطقة البحيرات الكبرى برمتها.

لقد استثمر المجتمع الدولي والأمم المتحدة الكثير في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ويجب علينا أن نحافظ على التقدم المحرز وأن نبني عليه. وثمة اعتراف متزايد على الصعيد العالمي بأهمية القيادة السياسية في منع الأزمة وتخفيفها – ونحن نناقش ذلك طوال الوقت. ولكن حان الوقت في جمهورية الكونغو الديمقراطية للانتقال من المناقشات والنوايا إلى الأفعال.

وعلى المجتمع الدولي والدول الأعضاء العمل الآن بشكل نشط مع جميع الأطراف لنزع فتيل التوترات والتوجيه إلى طريق الحوار، وهو أمر حيوي وعاجل. إن قيادة المجلس أمر بالغ الأهمية، والأمين العام، وأنا وجميع زملائنا، جاهزون للقيام بكل ما في وسعنا لمنع تحول الأمور إلى الأسوأ.

**الرئيس** (تكلم بالإنكليزية): أشكر نائب الأمين العام على إحاطته الاعلامية.

وأعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية الكونغو الديمقراطية.

**السيد غاتا مافيتا وا لوفوتا** (جمهورية الكونغو الديمقراطية) (تكلم بالفرنسية): أود في البداية، سيدي الرئيس، أن أهنئ بلدكم اليابان على تولي رئاسة مجلس الأمن لشهر تموز/يوليه، وأن أعرب عن سرور وفد بلدي لرؤيتكم تديرون مداولات المجلس. وأودّ أيضاً أن أعرب عن امتنان وفد بلدي للسيد فرانسوا دولاتر، الممثل الدائم للجمهورية الفرنسية لدى الأمم المتحدة، على المهارة التي أدار بها أعمال المجلس في شهر حزيران/يونيه. وأخيراً، أود أن أشيد إشادة مستحقة بمعالي الأمين العام بان كي-مون على جهوده المتميزة المستمرة لاستعادة السلم في بلدي، جمهورية الكونغو الديمقراطية.

يحيط وفد بلدي علماً بتقرير الأمين العام (S/2016/579) عن بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية ويقدّر قيمته على النحو الواجب. وعلى الرغم من أن المجلس يحيط علماً بالردود المقدمة دائماً من حكومة بلدي على العديد من المسائل التي تثار في تقاريره، فمن أجل زيادة تفاهمنا، يعتقد وفد بلدي أن من الضروري التطرق إليها مجددا بإيجاز. وفي هذا الصدد، أود بصفة خاصة التركيز على حالة التقدم المحرز في العملية الانتخابية، التي تشكل المسألة الرئيسية التي ترتبط بها قضايا أخرى، ولا سيما الحوار السياسي وما يصفه التقرير بالحيز السياسي المتضاءل.

صحيح أن هناك تأخيرات في العملية الانتخابية. وقد نوقشت أسباب ذلك بصورة كافية في مختلف مداخلاتنا أمام المجلس، فضلاً عن مداخلة وزير خارجية بلدي ومداخلتي. لذا، يبدو لي أن الوقت غير مناسب لإعادة بحثها هنا. ولكن ما يتسم بالأهمية ويستحق اهتمام المجلس، كما قلنا دائماً، هو أن بلدنا عازم على تنظيم انتخابات حرة تحترم جميع المعايير الدولية للشمول والشفافية والمصداقية، في جو من الهدوء، من أجل ضمان السلام الذي تحقق بشق الأنفس. وقد أعاد رئيس الجمهورية، فخامة السيد جوزيف كابيلا كابانغي، التأكيد على عزم بلدي. فمنذ أسبوعين فقط، في كاليمي بمقاطعة تنجانيقا وفي كيندو بمقاطعة مانييما، طمأن الرئيس الشعب الكونغولي إلى أن الانتخابات ستجري في جمهورية الكونغو الديمقراطية ودعاه إلى التسجيل على نطاق واسع حالما تبدأ عملية التسجيل.

وبالمثل، فإن اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات، وهي الهيئة الفنية المخولة دستورياً لتنظيم الانتخابات في جمهورية الكونغو الديمقراطية، قد بدأت في اختبار مجموعات من مواد التسجيل في كينشاسا وماتادي في مقاطعة وسط الكونغو بغية استكمال السجل الانتخابي وضمان موثوقيته. وبالنظر إلى النتائج الإيجابية، أطلقت اللجنة عملية التسجيل في تموز/يوليه، بدءاً بمقاطعة شمال أوبانغي. ولإتاحة الوقت للشعب الكونغولي للإلمام بهذه العملية، بدأت اللجنة حملة للتوعية انطلاقاً من مقاطعة أويلي السفلى.

وبالإضافة إلى ذلك، أكدنا دائماً على ضرورة تنظيم حوار سياسي وطني شامل للجميع، وذلك لضمان إجراء انتخابات سلمية وتجاوز العقبات في طريق العملية ومنع حدوث أي أزمة بعد الانتخابات. ونظراً للوقت اللازم ومن أجل توفير الوقت، دعا رئيس الدولة في خطابه إلى الأمة في ٣٠ حزيران/يونيه الميسّر إلى الإسراع من أجل بدء العمل في هذا الشهر.

وتشكر حكومة بلدي الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي والمنظمة الدولية للفرنكفونية والأمم المتحدة على دعم الحوار والتشديد على أهميته. ومع ذلك، وكما سبق أن أشرنا، يجب أولاً وقبل كل شيء أن يكون الحوار السياسي الوطني الشامل للجميع الذي ندعو إليه جميعاً التزاماً للكونغوليين الذين يجب أن يتعلموا التحاور كما يحدث في كل مكان آخر. أما بالنسبة لشركاء بلدي وأصدقائه، فيتمثل دورهم في مساعدتنا على إجراء حوار ناجح يؤدي إلى توافق في الآراء بين الطبقة السياسية برمتها في بلدنا.

ويعتقد وفد بلدي أن من المفيد هنا العودة إلى النقطة التي أثيرت إزاء تضاؤل الحيز السياسي. ويبدو لنا أن أياً من التفسيرات التي قدمناها حتى الآن بشأن هذه المسألة لم يؤدّ إلى بذل أي جهد لتصحيح التصور الخاطئ المرتبط بهذه المسألة في سياق الرأي العام الدولي. ولذلك، فإننا نتساءل عما إذا كانت الحملة وراء ذلك كله، والتي لا توفر أي معلومات موضوعية بشأن هذا الموضوع، ليست حملة مجانية لغرض النيل من سمعة مؤسساتنا. ومع ذلك، فإن الحقيقة هي أن الحيز السياسي في جمهورية الكونغو الديمقراطية أكثر انفتاحاً من أي مكان آخر في المنطقة، كما يمكن لزوار بلدنا والذين يعيشون فيه أن يؤكّدوا ذلك. وفي الواقع، لدينا أكثر من ٤٠٠ حزب سياسي في جمهورية الكونغو الديمقراطية والمئات من محطات الإذاعة وقنوات التلفزيون الخاصة والتي تحدد بحرية سياستها التحريرية. والكثير منها يتبع جهات فاعلة سياسية معارضة.

وعلاوة على ذلك، فإن تلك المحطات الإذاعية والتلفزيونية تقضي معظم أوقاتها غالبا في انتقاد المؤسسات العامة بل ورئيس الدولة، وهي تقوم بذلك صراحة ومن دون عائق.

ويلفت وفد بلدي انتباه المجلس إلى حقيقة أن الانتقادات الموجهة ضد بلدي غير مبررة في كثير من الأحيان لأنه في أي دولة تحكمها سيادة القانون، كما يعلم الجميع، تكون أولوية القانون والمساواة بين جميع المواطنين أمامه هي القاعدة أساسا. ويجب أن تمارس الحريات العامة وفقا للقانون في ظل احترام متطلبات النظام العام. والدولة هي الضامن لحريات وحقوق الجميع وعليها واجب ضمان أن يكون الأمر كذلك. إن تمتع الفرد بحقوقه وحرياته ليست شيئا يمكن أن يستخدم لتبرير تحدي مجموعة الحماية القانونية لحقوق وسلامة الجميع مع إفلات من العقاب. ومن ثم، كما هو الحال مع سيادة القانون في أي مكان، يمكن للمحاكم والهيئات القضائية أن تتدخل، عند الضرورة، للعقاب عندما ترتكب جرائم. ولم يحد بلدي على الإطلاق عن هذا المبدأ.

ولا يعفي الانتماء إلى المعارضة أو الأغلبية أو أي هيئة أخرى في البلد، أي فرد يتجاوز حدود القانون. وبالنسبة لبلد مثل بلدنا، عانى شعبه إلى حد كبير بسبب إفلات أولئك الذين يتمتعون بالامتيازات بسبب مواقعهم أو مراكزهم الاجتماعية عن العقاب، فإن التهاون في هذا المجال لا يساعد على تعزيز الديمقراطية.

ويرحب وفد بلدي بالتقدم المحرز في إطار برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والإعادة إلى الوطن أو إعادة التوطين. ومع ذلك، فإننا نذكر المجلس بأن العملية لم تستفد حتى الآن سوى من دعم حكومتنا. وسيكون من المستحسن أن يفي الشركاء الذين وعدوا بالإسهام فيه بوعودهم ليتسنى استمرار العمليات بهدف الانتهاء منها.

وأخيرا، يعرب وفد بلدي عن ترحيبه باستئناف التعاون بين القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية وبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية في سياق الحرب ضد القوى السلبية والجماعات المسلحة. ونأمل أن يمكننا هذا التعاون من سرعة القضاء على القوات الديمقراطية لتحرير رواندا بغية تركيز جميع الجهود على تحالف القوى الديمقراطية بهدف جعل منطقة بيني والمجتمعات القليلة التي لا تزال تعاني من وجود جماعات مسلحة آمنة تماما.

ولا يسعني أن أختتم بياني بدون الإعراب عن امتنان حكومتي للسيد مامان سامبو صديقو، الممثل الخاص للأمين العام لجمهورية الكونغو الديمقراطية، والسيد سعيد جينيت، المبعوث الخاص للأمين العام لمنطقة البحيرات الكبرى في أفريقيا على التزامهما وتفانيهما تجاه قضية بلدي ومنطقة البحيرات الكبرى. كما تشكر حكومة بلدي الدول التي ساهمت بقوات، لا سيما تلك التي تشكل جزءا من لواء التدخل. وأشكر مرة أخرى، بالنيابة عن بلدي، جميع أعضاء مجلس الأمن.

**الرئيس** (تكلم بالإنكليزية): أدعو الآن أعضاء المجلس إلى إجراء مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا بشأن الموضوع.

رفعت الجلسة الساعة ١٥/٢٥